

القوى السياسية تفسره على هواها... ولا تستجيب له

كان لبيان قائد الجيش المصري وقع الصاعقة على الأطراف السياسية في مصر. مع ذلك، حاولت كل جهة أن تفسره لمصلحتها، ورأت أنها هي من تمثل الإرادة الشعبية، والجيش يقف في صفها. لكن من يعلم تاريخ الجيش المصري، يدرك أنه لا ينحاز لينصر، بل ينحاز إلى المنتصر

لفر بيان الجيش

القاهرة -
مصطفى بسيوني

بيانات السيسي. وكان تفسيرها لـ«الإرادة الشعبية»، التي ورد في البيان، مختلفاً عن صندوق الانتخاب؛ فهي تتجسد أكثر في الشارع والمباين وملابسات التوقعات التي جمعتها حملة «تمرد». رأت المعارضة أن كلام السيسي يتضمن تحذيراً لمصري وجماعته، لأنهم من يمتلك أدوات العنف ويستخدمها ضد التظاهرات السلمية. أما التظاهرات التي ستنتقل في 30 حزيران، فهي بالنسبة إليها تظاهرات سلمية ترفع مطالب مشروعة ومدعومة بإرادة شعبية أقوى من إرادة الصندوق.

الحقيقة أن كل طرف من أطراف النزاع ينطلق في تفسيره لحديث السيسي من قناعاته وأمنيته، لا من حديث الرجل نفسه؛ فالقناعة السائدة أن الطرف، الذي ستحاز إليه المؤسسة العسكرية، سيكون هو الطرف الفائز في الصراع، وهو

تحدث وزير الدفاع المصري والقائد العام للقوات المسلحة، الفريق أول عبد الفتاح السيسي، فانصت الجميع؛ فما تعتقده أطراف النزاع في مصر أن الجانب، الذي سينحاز الجيش إليه، سيكون هو الطرف المنتصر. لكن ما قاله السيسي لم يعبر عن انحياز إلى أي من الطرفين، اللذين يستعدان لمواجهة «30 يونيو»، الموعد المنتظر لانطلاق تظاهرات إسقاط الرئيس محمد مرسي، بعد أسبوع فقط. موجز حديث السيسي في الندوة التحضيرية للقوات المسلحة، أن الجيش لن يقف صامتاً، وأنه سيدخل لمنع انهيار الدولة، وأن ولاء الجيش لمصر وشعبها، وأن انحيازها إلى إرادة الشعب. والأهم هو ما لمح إليه من وجود فرصة أسبوع أمام الأطراف كافة للتوصل إلى المصالحة؛ أنه حقاً حديث يليق بمؤسسة وطنية تضع في اعتبارها مصلحة الأمة وتقدر مخاطر اللحظة الراهنة.

ما قاله السيسي أول من أمس لم يتضمن أي مفاجأة؛ فهو يأتي في السياق المعتاد للأحداث الصادرة عن مسؤولين بالقوات المسلحة، والذي يتفادى دائماً التعبير أو التلميح لأي انحياز سياسي، ويركز على المصلحة العليا للوطن، والانحياز إلى الشعب ورفض الفوضى وحياد المؤسسة العسكرية في الصراعات السياسية إلى آخر المقولات الوطنية. المفاجأة جاءت من خارج حديث السيسي، ومن ردود الأفعال عليها؛ فأطراف النزاع في مصر تلقوا حديث السيسي فوراً وأخذ كل منهم في تفسيره وتحليله لمصلحته. الجميع رحب بحديث السيسي وأثنى عليه وثمنه، كما لو كان هذا الحديث يُعلن صراحة الانحياز إلى كل طرف من الأطراف.

جماعة الإخوان المسلمين الحاكمة أعلنت تقديرها لما قاله السيسي، وعدت انحيازه إلى «الإرادة الشعبية» انحيازاً إلى الرئيس مرسي، الذي جاء عبر صناديق الانتخاب. ورأت فيه تعبيراً عن انزعاج المؤسسة العسكرية (من عمليات العنف التي شهدتها البلاد الأسبوع الماضي تحت دعاوى التظاهر ومحاولات دفع البلاد إلى أتون الفوضى والفتنة والحرب الداخلية وجز الشعب إلى الصراع والاقتتال والدماء، مستغلة أجواء الحرية والديمقراطية)، كما جاء في حديث رئيس حزب «الحرية والعدالة»، محمد سعد الكتاتني. وذهب البعض من قادة الإخوان إلى حد القول إن حديث السيسي جاء بالتنسيق بين وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة. والدليل على ذلك، أن السيسي اتجه عقب حديثه مباشرة للقاء الرئيس مع أن مصادر عسكرية، سبق أن أكدت لـ«الأخبار»، أن اللقاء كان متشنجاً، وعبر خلالها مرسي عن امتعاضه بنبرة عالية. كما ذهب تحالف من الأحزاب الإسلامية المصرية إلى الدعوة لتظاهرة مليونية «مفتوحة» يوم الجمعة، تأييداً للرئيس مرسي، تحت شعار «الشرعية خط أحمر»، بحسب ما أفاد حزب «الحرية والعدالة». «جبهة الإنقاذ» الوطنية، التي تتحالف فيها أغلب قوى المعارضة رحبت، بدورها،

من يراهن على تدخل الجيش فقد يكون مخطئاً (غيانلويجي غبرسيا - اف ب)

افتراض يبدو صحيح نظرياً. فالقوات المسلحة هي القوة الأكبر والأكثر تنظيماً وتماسكاً، وإضافتها إلى أي طرف ستعني حسمًا في ميزان القوى على الأرض. لكن ما جرى في مصر منذ الثورة وحتى

الآن لا يمت إلى هذا الافتراض بصلة؛ ففي كل مرة كانت التوقعات تنتشر بقرب تدخل الجيش، بل طلب منه أكثر من مرة التدخل، لكن الجيش كان يتجاهل التوقعات والنداءات ويراقب الوضع. لم

يتدخل الجيش لترجيح كفة الثورة على حسني مبارك، بل تركه حتى أصبحت الغلبة واضحة جداً لمصلحة الثورة. وفي موقعة الجمل، حين كان الجيش يحيط بميدان التحرير والبلطجية يقتحمونه

العسكر بين «القبضة الحديدية» والتسوية السياسية

إيمان إبراهيم

لقد بدأ الجيش المصري فعلاً تنفيذ خطة عسكرية وأمنية للسيطرة على الأمور وضبط العنف المتوقع مع تظاهرات «30 يونيو» المقبلة، في موازاة إطلاقه لمبادرة سياسية لجمع الأفرقاء، وجدت عناداً من المتخاصمين. ورغم أن تسريبات التدريبات العسكرية والبدنية لأعضاء الجماعة الإخوانية إلى جانب تسليح فصائل إسلامية بترسانه أسلحة، أفلقت المؤسسة العسكرية، فإن تقارير رصد جهاز المخابرات العامة مكنتهم من التحفظ على كميات هائلة من الأسلحة، إضافة إلى مبادرات الأهالي والإبلاغ عن الشقاق المشبوهة، التي يقطن فيها أجانب غير مصريين، أمور أسهمت إيجاباً في تطويق بعض المناطق، التي كانت تعج بالعناصر المشتبه في اشتراكها بأعمال عنف ضد المصريين

خلال الأيام القادمة. من جهة ثانية، قالت مصادر عسكرية مسؤولة إن خطة «القبضة الحديدية» الخاصة بالجيش دخلت حيز التنفيذ الفعلي عقب بدء عناصر القوات الخاصة التابعة للقوات المسلحة، التي تتضمن ألوية (الصاعقة، المظلات، المشاة، فرقة 777، فرقة 999)، استعداداتها، وفقاً لسيناريو إحكام السيطرة على التجاوزات الدموية المتوقعة، مع رفع درجة الاستعداد القتالي. التسلسل الزمني لإجراءات تعامل القوات المسلحة، وفقاً للمصادر نفسها، ستكون بإنزال عدد من المدرعات التابعة لسلاح المدرعات والمظلات، ترافقها قوات من سلاح المشاة وعناصر من «اللواء فهد» (لواء التأمينات)، وسيدفع بعناصر أخرى من الأسلحة المختلفة، مع الاعتماد على طائرات الاستطلاع، لرصد ما يدور في الشارع المصري، وإنزال المدرعات من لواءات التأمين، مع الاستعانة بالمهام القتالية «القوات الخاصة بالجيش»،

في تأمين المنشآت الأكثر حيوية، كوزارة الداخلية والدفاع، وترافقهم قوات تابعة للشرطة العسكرية، مع الأخذ في الاعتبار أنه لن يُستخدم أي أسلحة ثقيلة عند التعامل مع حاملي السلاح. هذه الخطوات العسكرية تتزامن مع تحركات سياسية حديثة لإعادة جمع شمل العائلة المصرية وضمها إلى طاولة حوار تبني فكرتها السيسي في بيانه الأخير، ويتولى تنفيذها مساعد وزير الدفاع لشؤون التسليح اللواء محمد العصار. غير أن عناد طرفي المعادلة السياسية في مصر «الرئيس ممثلاً لجماعة الإخوان، الإنقاذ ممثلة من قبل بعض قوى المعارضة»، يدخل البلاد في معترك دموي وينبئ بأسوأ مشهد في التاريخ المصري. وكان اللافت في قراءة موقف الحكومة، أمس، عدم توصل أعضاء مجلس الدفاع الوطني إلى حل وسطي يرضي جميع الأطراف السياسية المتشاحنة،

دعوة إلى التوافق، لا تلقي آذاناً صاغية

بيسان كساب

فُسِّرت تلك «المهله» التي منحها وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، في بيانه أول من أمس، للخصوم السياسيين لتصفية خلافاتهم، بأنها دعوة واضحة للحوار بين الإسلاميين، ومن أمامهم رئيس الجمهورية، والمعارضة. وفي هذه الحالة يكون الحوار هو آلية امتصاص الاحتجاجات قبل نشوبها. هذا التفسير له ما يعززه؛ فبيان السيسي كان واضحاً، حين قال إن «القوات المسلحة تدعو الجميع دون أي مزايدات حفاظاً على الشرعية لإيجاد صيغة تفاهم وتوافق ومصالحة حقيقية لحماية مصر وشعبها

ولدينا من الوقت أسبوع يمكن أن يتحقق خلاله الكثير». كان حزب «الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، أول من انتهن الفرصة بسرعة، وأصدر رئيسه، محمد سعد الكتاتني، بياناً دعا فيه إلى الحوار، قائلاً إن الحزب يجدد «دعوته لأحزاب المعارضة بالاستجابة لدعوات الحوار المنكثرة للوقوف معاً في وجه محاولات أعداء الثورة المستميتة لجزر البلاد للفوضى والعنف». لكن «جبهة الإنقاذ الوطني»، أبرز تحالف معارض، لم تعقب على تلك الدعوة، واكتفت ببيان مقتضب قالت فيه إنها تقدر تنحي القوات المسلحة لإرادة الشعب وحرصها على أمن الوطن ورفضها ترويع المواطنين،

لكن دون أي تعقيب على الدعوة للحوار. مصدر مطلع وقيادي بارز في الجبهة، طلب عدم ذكر اسمه، قال لـ«الأخبار»: إن الجبهة لم تتلق أي دعوات رسمية من أي طرف للدخول في حوار مع مؤسسة الرئاسة أو جماعة الإخوان، «غير أنه ينبغي التأكيد هنا أن الجبهة تعتبر أن أوان الحوار مع هذا النظام قد ولى حتى إن قرر الآن التراجع عن رفضه لمطالب الجبهة الأربعة التي أعلنتها قبل أكثر من شهرين وتمثل في: إقالة النائب العام وتشكيل لجنة لتعديل الدستور وصياغة قانون توافقي لانتخابات مجلس النواب»، مشيراً إلى أن «طول تجاهله للنظام» لذلك المطالب جعل سققها يرتفع». وأوضح أن الجبهة لا يمكنها الموافقة على إجراء حوار،

